مذكرة تفاهم إسلام آباد بين واشنطن وطهران
قراءة تحليلية في ضوء النص الرسمي للمذكرة ذات الأربع عشرة فقرة

م. محمد صادق شيخ ديب

18.06.202

ملاحظة منهجية:

تعتمد هذه الورقة على نص مذكرة التفاهم المؤلفة من 14 فقرة كما وزعته الولايات المتحدة بتاريخ 18 يونيو 2026، إضافةً إلى تصريحات المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين والإقليميين. تحمل الوثيقة رسمياً اسم "مذكرة تفاهم إسلام آباد"، نسبةً إلى إعلان رئيس الوزراء الباكستاني من العاصمة الباكستانية بالتوصل إلى التفاهم، في حين أن **جنيف** هي مكان حفل التوقيع الرسمي فقط، المقرر يوم الجمعة 19 يونيو في سويسرا (منتجع بورجنستوك أو جنيف) — وهو خلط شائع وقعت فيه تغطيات إعلامية أولى أطلقت تسمية "مذكرة جنيف". لذا تبقى إمكانية تعديلات أخيرة على النص الختامي واردة.

مقدمة

تأتي هذه اللحظة بعد أشهر من التصعيد العسكري المباشر بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران وحلفائها الإقليميين من جهة أخرى، في نزاع اتسعت رقعته إلى درجة غير مسبوقة منذ غزو العراق عام 2003. بدأ المسار التصعيدي برسالة وجّهها الرئيس ترامب إلى المرشد الأعلى الإيراني مطلع 2025، ثم تطور عبر جولات تفاوض غير مباشرة في عُمان وروما، قبل أن ينهار نحو مواجهة عسكرية مباشرة شملت ضربات أمريكية وإسرائيلية على الأراضي الإيرانية، وردوداً من حزب الله والفصائل العراقية، وأضراراً جانبية طالت الأراضي السورية والقبرصية والتركية.

وصل الطرفان إلى طريق مسدود عسكرياً واقتصادياً، فانفتح الباب لوساطة متعددة الأطراف قادتها باكستان وقطر وعُمان بمشاركة غير مباشرة من تركيا وروسيا والصين.

وقد أعلن رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف في 15 يونيو 2026 التوصل إلى الاتفاق، واليوم، 18 يونيو، صدر النص الرسمي للمذكرة المؤلفة من 14 فقرة عبر الجانب الأمريكي، مما يتيح للمرة الأولى قراءةً تحليليةً دقيقة مستندةً إلى الوثيقة نفسها لا إلى تفسيرات متقطعة. هذه الورقة هي تلك القراءة.

أولاً: مضمون المذكرة ـــ تحليل الفقرات الأربع عشرة

1. البنية العامة للوثيقة

تنقسم المذكرة بنيوياً إلى أربعة محاور: وقف الأعمال العدائية وضمانات السيادة (الفقرتان 1-2)، وترتيبات مضيق هرمز والبحرية (الفقرتان 4-5)، والحوافز الاقتصادية والعقوبات (الفقرات 6-7 و10-11)، والملف النووي وآليات التحقق (الفقرات 8-9 و12-14). ويلاحظ فوراً أن الوثيقة لا تُرتّب هذه المحاور بحسب الأهمية، بل بحسب الفورية الزمنية: ما ينفَّذ عند التوقيع أولاً، ثم ما يُنجز خلال 30 يوماً، ثم ما يُفاوَض عليه في 60 يوماً.

2. قراءة تفصيلية في الفقرات

الفقرة 1 :وقف فوري ودائم للعمليات العسكرية على كل الجبهات، بما في ذلك لبنان، مع تعهد بعدم البدء بأي حرب أو عملية مستقبلاً، وضمان سيادة لبنان وسلامة أراضيه. يؤكد الاتفاق النهائي المرتقب هذه الأحكام.

تحليل :هذه الفقرة تحسم جدلاً كان محتدماً، فقد أكد المسؤولون الإيرانيون أن لبنان ورد ثلاث مرات في المسودة. والنص يؤكد ذلك بشكل صريح. لكن الإشكالية تبقى: إسرائيل ليست طرفاً موقعاً، وقد رفض نتنياهو صراحةً أي تقييد لحريته العسكرية في جنوب لبنان. فالفقرة الأولى تُلزم الولايات المتحدة بـ "ضمان" سيادة لبنان، وهو التزام سيختبر مدى الضغط الأمريكي الحقيقي على إسرائيل.

الفقرة 2 :التزام متبادل باحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف.

تحليل :فقرة مبدئية لكنها ذات دلالة: فهي تضع الولايات المتحدة في موضع ملزَم بعدم استهداف إيران من جديد حتى في غياب اتفاق نهائي.

الفقرة 3 :التفاوض على الاتفاق النهائي خلال 60 يوماً قابلة للتمديد بموافقة مشتركة.

الفقرة 4 :رفع الحصار البحري فوراً عند التوقيع وإنهاؤه كلياً خلال 30 يوماً، مع سحب القوات الأمريكية من محيط إيران خلال 30 يوماً بعد الاتفاق النهائي.

تحليل :تمييز جوهري: رفع الحصار فوري، لكن سحب القوات مشروط بالاتفاق النهائي الذي لم يُبرم بعد. يمنح هذا واشنطن ورقة ضغط، لكنه يُبقي حالة من الغموض الأمني.

الفقرة 5 :تضمن إيران المرور الآمن للسفن التجارية دون رسوم لمدة 60 يوماً، مع إزالة الألغام والعقبات التقنية خلال 30 يوماً، وإجراء حوار مع عُمان لتحديد إدارة مضيق هرمز مستقبلاً بالتشاور مع الدول الساحلية وفق القانون الدولي.

تحليل :هذا هو أكثر البنود تعقيداً من الناحية التشغيلية. الإشارة إلى الألغام تكشف حجم الترتيبات العسكرية التي جرت خلال الحرب. والأهم أن إدارة هرمز مستقبلاً أُحيلت

إلى حوار إيراني-عُماني، مما يعني أن أمريكا تنسحب من هذه المعادلة ـــ وهو ما كان مطلباً إيرانياً صريحاً. طهران تحتفظ بنفوذها الفعلي على الممر.

الفقرة 6 :تتيح الولايات المتحدة لإيران إمكانية الاستفادة من صندوق تنمية تصل قيمته إلى نحو 300 مليار دولار بالتعاون مع شركاء إقليميين، مشروطاً بإيفاء طهران بالتزاماتها المتعلقة ببرنامجها النووي في جولات تفاوضية لاحقة.

تحليل :الرقم لافت من حيث الحجم؛ فقلّما تضمّنت وثيقة دبلوماسية أمريكية تعهداً بهذا القدر تجاه دولة كانت في مواجهة عسكرية مباشرة مع واشنطن منذ أشهر قليلة. لكن الأهم من الرقم نفسه هو طبيعته القانونية: فهو ليس تعهداً مضموناً يُصرف عند التوقيع، بل صندوق مشروط الأداء، مرتبط بمدى التزام إيران ببنود الفقرة 8 النووية في المرحلة الثانية ـــ أي أن قيمته الفعلية ستُحدَّد بسلوك طهران لا بتاريخ توقيع المذكرة. كما أن عبارة "بالتعاون مع شركاء إقليميين" تترك هوية هؤلاء الشركاء مفتوحة: دول الخليج؟ أوروبا؟ الصين؟ وهو غموض تفاوضي يبدو مقصوداً لإبقاء الخيارات مفتوحة أمام واشنطن.

الفقرة 7 :رفع جميع العقوبات: قرارات مجلس الأمن، قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعقوبات الأمريكية الأحادية الأساسية والثانوية، وفق جدول زمني يُتفق عليه.

تحليل :هذه من أكثر البنود طموحاً، فرفع قرارات مجلس الأمن يستلزم تصويتاً دولياً تشارك فيه روسيا والصين. إيران حصلت على مبدأ الرفع الشامل للعقوبات مكتوباً في المذكرة، وإن ظل الجدول مؤجلاً.

الفقرة 8 :تؤكد إيران أنها لن تسعى لحيازة أو تطوير أسلحة نووية. يُتفق على آلية للتعامل مع المواد المخصبة المخزنة، بحد أدنى تخفيف درجة التخصيب في الموقع تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع مناقشة مسألة التخصيب ومتطلبات إيران النووية في الاتفاق النهائي.

تحليل :هذه الفقرة هي مفتاح الخلاف التفسيري، وهي الأخطر في الوثيقة بأسرها. نائب الرئيس فانس تحدّث عن "تدمير" مخزون اليورانيوم المخصب بمساعدة الوكالة الدولية وواشنطن، بينما يقول النص المتاح فقط "تخفيف درجة التخصيب" في الموقع ـــ لا تسليم، لا نقل، لا تفكيك. والمفارقة أن الغموض لا يقف عند حدود الثنائية إيران-أمريكا: مسؤولون أمريكيون آخرون تحدثوا في تصريحات متفرقة عن نقل المواد المخصبة خارج الأراضي الإيرانية وتفكيك منشآت، في حين نفى مسؤولون إيرانيون رسميون أي التزام بتسليم المخزونات أو إزالة المعدات أو إغلاق أي منشأة. بعبارة أخرى، التضارب قائم حتى داخل الخطاب الأمريكي الرسمي نفسه، لا بين واشنطن وطهران فقط ـــ وهو ما يجعل من الصعب الحديث عن "نص واحد بقراءتين"، بل عن نص واحد بثلاث أو أربع قراءات متزاحمة.

الفقرة 9 :الحفاظ على الوضع الراهن ريثما يُبرم الاتفاق النهائي: إيران تجمّد برنامجها النووي عند مستواه الحالي، وأمريكا لا تفرض عقوبات جديدة ولا تنشر قوات إضافية.
تحليل :فقرة توازنية تخلق حالة من التوقف الاستراتيجي المتبادل، وهو ما يمنح كلا الطرفين 60 يوماً للتفاوض دون ضغط تصعيدي جديد.
الفقرة 10 :تُصدر وزارة الخزانة الأمريكية فور التوقيع إعفاءات لتصدير النفط الإيراني الخام والمنتجات البترولية وجميع الخدمات المرتبطة بها.
تحليل :هذا إجراء فوري ومؤثر اقتصادياً. العائدات النفطية الإيرانية ستعود للتدفق في اليوم التالي للتوقيع. وهو ما انعكس فوراً في انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من ثلاثة أشهر.
الفقرة 11 :تُتاح الأموال والأصول الإيرانية المجمدة للاستخدام الكامل فور تنفيذ المذكرة، مع اتفاق على إجراءات الإفراج خلال المفاوضات.
الفقرة 12 :إنشاء آلية تنفيذ لمراقبة التطبيق والامتثال المستقبلي للاتفاق النهائي.
تحليل :هذه أحد أبرز الإضافات التي غابت عن وقف إطلاق النار السابق في أبريل 2026. وجود آلية مراقبة مكتوبة، وإن بقيت تفاصيلها مُرجأة، يُعالج ثغرة كانت من أسباب هشاشة التفاهمات السابقة.
الفقرة 13 :تبدأ المفاوضات على الاتفاق النهائي بعد التوقيع وبعد التحقق من بدء تنفيذ الفقرات 1 و4 و5 و10 و11 واستمراره.
تحليل :شرطية مهمة، لن تبدأ مفاوضات الستين يوماً إلا بعد التحقق الفعلي من تنفيذ التدابير الفورية. هذا يحمي إيران من سيناريو تقديم التنازلات دون ثمن.
الفقرة 14 :يُعتمد الاتفاق النهائي بقرار ملزم من مجلس الأمن الدولي.
تحليل :هذا البند ذو حدّين. يمنح الاتفاق شرعية دولية ويصعّب على أي إدارة أمريكية مستقبلية الانسحاب منه كما جرى مع اتفاق 2015. لكنه في الوقت ذاته يعني أن روسيا والصين ستكونان حكماً وضامناً، وهو ما قد يُعقّد الموقف الأمريكي داخلياً ويُثير معارضة تشريعية.

ثانياً: الفجوات والإشكاليات التفسيرية الكبرى

1. الملف النووي: التباين الأخطر

يبقى هذا الملف أخطر عناصر الهشاشة في الوثيقة. فانس قال: إيران ستتخلص من مخزون اليورانيوم المخصب وتسمح للمفتشين بالعودة. أما النص الفعلي فيقول: "تخفيف درجة التخصيب في الموقع" تحت إشراف الوكالة، لا تسليم، لا نقل، لا تفكيك. إيران تراه ضماناً بحقها بالتخصيب السلمي. واشنطن تقرأ "تخفيف التخصيب" كتخلٍّ فعلي. والأخطر أن هذا التباين ليس حصرياً بين العاصمتين: تقارير أمريكية متفرقة

تحدثت عن نقل المواد المخصبة خارج إيران، بينما نفت مصادر إيرانية رسمية أي التزام بتسليم المخزون أو إزالة المعدات أو إغلاق المنشآت. فالنص الواحد يُقرأ بأكثر من طريقة حتى من جانب واحد، وهذا — أكثر من أي بند آخر — هو ما سيحدد إن كانت مفاوضات الستين يوماً ستُفضي إلى اتفاق نهائي أو إلى انهيار مبكر.

2. لبنان: الفخ البنيوي

الفقرة الأولى تُلزم الولايات المتحدة بـ "ضمان سلامة أراضي لبنان وسيادته". لكن إسرائيل ليست طرفاً في الاتفاق، وقد رفض نتنياهو وكاتس وبن غفير صراحةً أي التزام بهذا البند. بل ذهب بن غفير إلى أن "اتفاق ترامب لا يلزم إسرائيل". وفي الوقت ذاته، صرح مسؤولون إيرانيون بأن أي هجوم إسرائيلي على لبنان سيُعدّ انتهاكاً للاتفاق مع واشنطن. هذا يضع أمريكا في موقع من يُطالَب بتنفيذ التزام لا يملك أدواته الكاملة.

3. الإطار الزمني والشرطية

الاتفاق مبني على تسلسل شرطي دقيق: مفاوضات الستين يوماً لن تبدأ إلا بعد تنفيذ الفقرات 1 و4 و5 و10 و11. أي إخلال بأيٍّ منها، سواء عبر هجوم إسرائيلي في لبنان (الفقرة 1) أو تعثر إزالة الألغام (الفقرة 5) قد يُعطّل المسار بأكمله.

4. ربط الاتفاق بمجلس الأمن

الفقرة 14 تنص على اعتماد الاتفاق النهائي بقرار ملزم من مجلس الأمن. هذا ينطوي على مكاسب (ثبات دولي، صعوبة الانسحاب الأمريكي المنفرد) وتحديات (روسيا والصين كضامنين، معارضة تشريعية أمريكية محتملة).

ثالثاً: الأثر على دول المنطقة

إسرائيل: تتعامل إسرائيل مع الاتفاق بازدواجية: ترحيب ضمني بانتهاء المواجهة العسكرية المباشرة من جهة، ورفض صريح للالتزام ببنوده من جهة أخرى. نتنياهو أبلغ ترامب أن إسرائيل غير ملزمة بالشق اللبناني. بن غفير قال إن الاتفاق "لا يلزمنا". وكاتس هدد بردٍّ عسكري واسع على أي تهديد إيراني بسبب التطورات اللبنانية. وقد دعا ترامب علناً في قمة السبع نتنياهو إلى التصرف "بمسؤولية أكبر تجاه لبنان" — خطاب نادر يعكس توتراً محسوباً في العلاقة.

دول الخليج: رحّبت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل واسع وشبه موحد. السعودية والإمارات والكويت والمجلس عموماً أعربوا عن الترحيب وأهمية الالتزام الكامل. هذا الموقف مفهوم: الخليج كان الأكثر تضرراً من إغلاق هرمز وتداعياته على عائدات النفط. وقد انخفضت أسعار النفط فوراً عقب الإعلان إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من ثلاثة أشهر. لكن القلق يظل قائماً من هشاشة الاتفاق في مواجهة التصعيد اللبناني.

تركيا: تقف أنقرة في موضع مزدوج: جزء من شبكة الوساطة غير الرسمية، وطرف معرّض مباشرةً لتداعيات الصراع على حدودها الجنوبية. تداعيات ملموسة عاشتها تركيا: اعتراض صاروخ باليستي فوق محافظة هطاي، وتعرّض قاعدة إنجرليك لمخاطر استهداف غير مباشر. رحّبت الخارجية التركية بالاتفاق مشددةً على الدبلوماسية، لكن غياب تركيا عن قائمة الوسطاء الرئيسيين (باكستان وقطر وعُمان) يطرح تساؤلاً استراتيجياً حول ثقلها التفاوضي مقارنةً بنفوذها الجغرافي الهائل في الساحتين السورية والعراقية.

سوريا: هي الأكثر انكشافاً: لا طرف في المفاوضات، لكن ساحة محتملة لترجمة الغموض التفسيري إلى توتر ميداني. سقط حطام صاروخ إيراني على السويداء وأودى بحياة مدنيين خلال الحرب، دليل على الهشاشة السورية أمام صراع لا تتحكم فيه دمشق.

العراق: يراقب بعيون متعددة: الحكومة ترى في الاتفاق فرصة لتخفيف الضغط المتعلق بالفصائل المسلحة؛ مسار حصر السلاح المستهدف سبتمبر 2026 يكتسب زخماً مع دعم الإطار التنسيقي وتوجيهات التيار الصدري. لكن الفصائل الأقرب إلى طهران تراقب بقلق خشية تقلّص الغطاء الإيراني.

لبنان: هو نقطة الاختبار الأولى ولعلها الأخطر. التناقض بين التزام أمريكي مكتوب بسيادة لبنان ورفض إسرائيلي صريح لأي قيد عسكري في الجنوب يجعل من لبنان الفتيل الأسهل اشتعالاً.

رابعاً: ردود فعل القوى الكبرى

الصين: انتهجت بكين موقفاً عملياً أكثر منه إعلامياً: وجّهت مصافيها النفطية بعدم الالتزام بالعقوبات الأمريكية، وفعّلت قانون حماية المصالح الصينية من الإجراءات الأجنبية الأحادية. تتقدم بكين مع موسكو للضمان في الاتفاق النهائي، وهو ما يعكس رغبةً صينية بترسيخ موقعها كفاعل في أمن الخليج وملف الطاقة.

روسيا: حافظت موسكو على مسافة حذرة من المواجهة المباشرة، لكنها قدّمت مقترحاً تفاوضياً يتعلق بكيفية التعامل مع مخزون اليورانيوم استجابت له طهران، ما يضعها في موضع الضامن الدبلوماسي الرئيسي إلى جانب بكين.
هذا التموضع الروسي-الصيني المشترك يُعقّد فرص الهيمنة الأمريكية المنفردة على هندسة الأمن الإقليمي بعد الحرب.

أوروبا: كشف الصراع عن انقسام أوروبي داخلي واضح: إسبانيا رفضت المشاركة والسماح باستخدام قواعدها، ما أفضى إلى تهديدات أمريكية بتداعيات تجارية.
في المقابل، تسعى كاجا كالاس لتأكيد دور أوروبي في ضمان استدامة وقف إطلاق النار، مستنداً إلى الخبرة النووية الأوروبية من مفاوضات 2015. الخلافات الأوروبية-الأمريكية تجاوزت هذا الملف لتطال مبنى العلاقة عبر الأطلسي وحلف الناتو.

خامساً: الرأي العام الأمريكي والمسار التشريعي

تشير استطلاعات مركز بيو وشبكة CNN-SSRS إلى أن 59% من الأمريكيين يرون أن استخدام القوة العسكرية ضد إيران كان قراراً خاطئاً، و61% غير راضين عن طريقة تعامل ترامب مع الملف. وترامب وصف هذه الاستطلاعات بأنها "مزيفة" مشككاً في حيادها.
على المستوى التشريعي، ظهر إجماع نادر بين الجمهوريين والديمقراطيين على ضرورة عرض أي اتفاق نووي نهائي للتصويت البرلماني. والفقرة 14 من المذكرة، باعتماد الاتفاق بقرار ملزم من مجلس الأمن، قد تُعقّد هذا المسار: ما يُقرّه مجلس الأمن دولياً قد لا ينال تصديقاً أمريكياً داخلياً، وهو توتر تشريعي-دولي سيكون اختباراً حقيقياً لمتانة الاتفاق.

سادساً: تقييم المكاسب والمخاطر

المكاسب

- وقف مباشر لتصعيد عسكري هدّد بامتداده إلى حرب إقليمية شاملة.
- إعادة فتح مضيق هرمز وتطبيع صادرات النفط — مكسب اقتصادي فوري لدول الخليج وتركيا وأسواق الطاقة العالمية.
- نافذة دبلوماسية عبر 60 يوماً قد تُتيح صيغة للحد من التصعيد النووي الإيراني.
- وجود آلية مراقبة مكتوبة (الفقرة 12)، غائبة عن تفاهمات أبريل 2026، يُرسّخ شيئاً من المؤسسية.
- اعتماد الاتفاق النهائي بقرار مجلس الأمن (الفقرة 14) يصعّب التملص الأمريكي المنفرد مستقبلاً.

المخاطر

- التباين التفسيري حول الفقرة 8 (النووي)، القائم ليس فقط بين واشنطن وطهران بل داخل الخطاب الأمريكي نفسه، يبقى قنبلة موقوتة في قلب الوثيقة.

- الالتزام الأمريكي بسيادة لبنان (الفقرة 1) في غياب ضغط أمريكي فعلي على إسرائيل يُبقي لبنان فتيلاً مكشوفاً.
- الشرطية السلسلية للمسار (الفقرة 13) تعني أن أي إخلال في الفقرات الأولى يُجمّد المفاوضات بأسرها.
- مسار التصديق الأمريكي الداخلي معقد، والاتفاق في ظل التشريع القائم يستلزم مراجعة الكونغرس.
- تبقى أداة إغلاق هرمز في يد إيران مستقبلاً، لم تتنازل عنها المذكرة.
- صندوق إعادة الإعمار (الفقرة 6) مشروط الأداء لا مضمون، وقد لا يتحقق إن تعثرت مفاوضات الملف النووي.
- مسار حصر السلاح في العراق (سبتمبر 2026) قد يتأثر سلباً إذا شعرت الفصائل بتقلّص الغطاء الإيراني.

سابعاً: التوصيات الاستراتيجية

لدول الخليج :الاستمرار في خطاب الترحيب المشروط دون الانزلاق نحو الانحياز لرواية طرف بعينه؛ تكثيف التنسيق الخليجي الجماعي عبر مجلس التعاون؛ رصد مسار حصر السلاح العراقي بعين استراتيجية؛ واستثمار انفراج هرمز لإعادة ضبط استراتيجيات التنويع الاقتصادي مع اليقظة من هشاشة الاتفاق.
إجرائياً وكخطوة استباقية إلزامية؛ يوصى بتفعيل الخطط التشغيلية الطارئة لرفع الطاقة الاستيعابية الفورية لخط الأنابيب شرق-غرب (السعودي) وخط حبشان-الفجيرة (الإماراتي) كإجراء وقائي يضمن استمرارية تدفق الصادرات النفطية ويحمي أمن الطاقة الإقليمي في حال انهيار المسار التفاوضي.

لسوريا :توظيف مرحلة ما بعد الاتفاق لتعزيز الحضور السوري في مسارات الأمن الإقليمي؛ رصد سلوك الفصائل المسلحة على الأرض في ضوء الاتفاق؛ والانتهاز من تخفيف بيئة العقوبات لتحريك ملف إعادة الإعمار.
على المستوى الاستخباراتي والتحليلي المشترك :إنشاء آليات رصد وطنية لمتابعة الممارسات الفعلية بالنسبة للنص المعلن، خاصةً في الملفات اللبنانية والعراقية والسورية.
سيناريوهات الانهيار احتمالات حقيقية لا افتراضية، والاستعداد الاستباقي لها أجدى من التفاعل اللاحق مع الأزمات.

ملحق استشرافي: سيناريوهات الانهيار وأمن الطاقة العالمي

إن الهندسة الشرطية الهشة لمذكرة إسلام آباد تجعل من سيناريو الانهيار التفاوضي خلال مهلة الستين يوماً احتمالية بنيوية عالية؛ إذ إن أي احتكاك عسكري غير منضبط في جنوب لبنان، أو تباطؤ في إعفاءات الخزانة الأمريكية، سيعيد الطرفين فوراً إلى مربع المواجهة الشاملة.

في هذا السيناريو، ستتحول الاستراتيجية الإيرانية من "الدفاع الإقليمي" إلى "خنق الممرات المائية" كأداة ضغط قصوى. ولن يقتصر الأمر على إعادة نشر الألغام البحرية الذكية في مضيق هرمز، بل سيمتد إلى استهداف منشآت التكرير والبنية التحتية للطاقة على ضفتي الخليج عبر الطائرات المسيرة والصواريخ الجوالة.

هذا الانهيار سيتسبب في صدمة إمدادات فورية لأسواق النفط العالمية، ويمكن تلخيص أثره الاقتصادي في النقاط التالية (مع التذكير بأن هذه أرقام افتراضية لسيناريو محتمل لا تنبؤات مؤكدة):

- **قفزة الأسعار وحرب الناقلات :**توقف الملاحة في المضيق (الذي يمر عبره نحو 20% من الاستهلاك العالمي للنفط) قد يقود إلى قفزة سريعة في الأسعار قد تتجاوز حاجز 120 دولاراً للبرميل، مع ارتفاع جنوني في أقساط التأمين البحري على الشحنات في منطقة الخليج.
- **شلل سلاسل الإمداد :**ستواجه المصافي الآسيوية (خاصة في الصين والهند واليابان) عجزاً حاداً في النفط الخام، مما يضطر الدول المستوردة إلى السحب من احتياطاتها الاستراتيجية، ويدفع بالاقتصاد العالمي نحو حالة من "الركود التضخمي."
- **تحول الممرات :**سيتعاظم الثقل الجيوسياسي لخطوط الأنابيب البديلة (مثل خط الأنابيب شرق-غرب السعودي، وخط حبشان-الفجيرة الإماراتي)، لكن قدرتها الاستيعابية المشتركة لن تغطي على الأرجح أكثر من 40% من حجم النفط المحتجز خلف المضيق، مما يبقي العجز العالمي قائماً.

خاتمة

تُعدّ مذكرة إسلام آباد، بصيغتها المؤلفة من 14 فقرة، وثيقةً أكثر تفصيلاً وإلزاميةً من أي تفاهم أمريكي-إيراني شهدته الأشهر الماضية.

توفيرها لآلية مراقبة (الفقرة 12)، واعتمادها النهائي بقرار أممي ملزم (الفقرة 14)، وتضمينها صندوق تنمية مشروطاً بمئات المليارات (الفقرة 6)، كل ذلك يجعلها اتفاقاً ذا هيكل جدي.

لكن الهشاشة تتركّز في ثلاثة محاور: التباين التفسيري حول الفقرة 8، القائم حتى داخل الخطاب الأمريكي نفسه والالتزام بالسيادة اللبنانية في غياب آليات تنفيذ تجاه إسرائيل، والمسار التشريعي الأمريكي الداخلي المعقد.

هذا الاتفاق ليس خاتمةً للأزمة، بل مدخلٌ لمسار تفاوضي طويل ومتقلب. تقتضي الحكمة الاستراتيجية لجميع الفاعلين الإقليميين قراءته بهذا الإطار، والتحضّر لسيناريوهات متعددة بدلاً من الرهان على استقرار مضمون.

المراجع الرئيسية

5. النص الرسمي لمذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية كما وزعته الولايات المتحدة، 18 يونيو 2026
6. الجزيرة نت، "إيران تكشف ملامح مذكرة التفاهم مع أميركا لوقف الحرب" 15 يونيو 2026
7. CNNبالعربية، اتفاق إنهاء الحرب بين أمريكا وإيران. أحدث التطورات وموقف إسرائيل" 15 يونيو 2026
8. CNNبالعربية، "إيران تكشف 7 خطوط عريضة بنص اتفاق السلام مع أمريكا" 13 يونيو 2026
9. CNNبالعربية، "إيران تطلب انسحاب إسرائيل من لبنان كجزء من الاتفاق مع أمريكا" 16 يونيو 2026
10. CNNبالعربية، "وقف إطلاق النار. بنود الاتفاق غير المكتوب تثير خلافاً بين أمريكا وإيران" 8 أبريل 2026
11. سبوتنيك عربي، "رغم الاتفاق مع إيران... نتنياهو يرفض تقييد حرية إسرائيل العسكرية في لبنان" 15 يونيو 2026
12. TRTعربي، "تركيا ترحب بوقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران"
13. CNNبالعربية، "استطلاع رأي: كيف يرى الأمريكيون حرب ترامب ضد إيران؟" 26 مارس 2026
14. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "حرب إيران: كيف يسعى الاتحاد الأوروبي لاستعادة دوره في الملف النووي؟"
15. الجزيرة نت، "ما مصير اليورانيوم في الاتفاق المرتقب بين إيران وأمريكا؟" 12 يونيو 2026
16. CNNبالعربية، "إطار عام. ماذا كشف نائب ترامب لـ CNN عن مذكرة التفاهم بين أمريكا وإيران؟" 16 يونيو 2026
17. وكالة فارس (نقلاً عن تقارير عربية)، تصريحات مسؤول إيراني كبير بشأن عدم تقديم تنازلات حول تسليم المخزونات النووية أو إزالة المعدات أو إغلاق المنشآت 14 يونيو 2026